



المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية إدارة الأعمال
قسم الاقتصاد

أثر نشاط سوق الأوراق المالية على رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في المملكة
العربية السعودية

**The Impact of Stock Market on the rate of women participation in
the Labor Market of Saudi Arabia**

بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد

إعداد

أمجاد عبدالرحمن آل حاتم

إشراف

د/نشوى مصطفى علي محمد

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد جامعة الملك سعود

أستاذ اقتصاد دولي في جامعة حلوان

٢٠١٧-١٤٣٩

أثر نشاط سوق الأوراق المالية على رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية^١

امجاد عبدالرحمن آل حاتم^٢

د. نشوى مصطفى علي محمد^٣

الملخص: هدف البحث إلى تحليل وقياس أثر نشاط سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٦-١٩٩١). وكان الإسهام الرئيسي لهذا البحث أنه تناول العلاقة المباشرة بين سوق الأوراق المالية وسوق العمل، في حين اقتصرت الدراسات السابقة على دراسة أثر السوق المالية على النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وغيرها من المتغيرات. واعتمدت منهجية البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي في صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وجاءت النتائج لتفيد بأن نشاط سوق الأوراق المالية يؤثر طردياً على مشاركة المرأة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: سوق الأسهم - تشغيل المرأة - فرص العمل - الاستثمار - الخصخصة - المملكة العربية السعودية.

The Impact of Stock Market on the participation rate of women in the Labor Market of Saudi Arabia

Amjad Abdulrahman Al Hatim

Dr. Nashwa Mostafa Ali Mohamed

Abstract: The research aimed to analyze and estimate the impact of Stock Market on the participation rate of women in the Labor Market of Saudi Arabia, during the period (1991-2016), where the main contribution of this research was that it examined the relationship between the Stock market and Labor Market while previous studies focused on the impact of the Money market on economic growth, foreign trade and other variables, The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature and exploring concepts, As well as the econometric method through formulating multiple regression model, which was estimated by ordinary least squares method (OLS). It concluded that Stock Market affects positively women participation in the Labor Market of Saudi Arabia.

Key words: Stock Market – investment - Employment - Women Employment - Privatization - Saudi Arabia.

JEL Classification: E22-E24-E51-G100-G120-J010-J640-J710-O4-O16

^١ بحث معد في إطار مشروع تخرج، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الفصل الدراسي الأول ٢٠١٧، ١٤٣٩

^٢ طالبة بكالوريوس الاقتصاد، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود.

^٣ أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

١ . المقدمة

برزت في نهاية القرن العشرين أهمية أسواق المال كمؤشر فعال في دعم النمو الاقتصادي. وينظر لها كأحد المقاييس المهمة التي تعكس حجم الاقتصاد، ويؤثر استقرارها ونموها على اقتصاد الدولة من حيث قدرتها على زيادة الاستقرار المالي. ويهدف تطور السوق المالية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في تعزيز الاستثمار المؤسسي، والذي سيؤدي بدوره إلى دعم استقرار السوق والحد من التذبذب فيها.

ويعني نشاط السوق المالية زيادة كمية الأسهم المتداولة، ومن أسبابها الخصخصة أو تحويل الشركات ذات الملكية الخاصة إلى شركات مساهمة، بهدف التوسع في رأس المال والتي من الممكن أن تولد وظائف جديدة في القطاعات المتنوعة. ويساهم توسع الشركات بإنشائها أقسام جديدة أو افتتاح فروع أخرى بخلق مزيداً من فرص العمل والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة نسبة التوظيف وبالتالي ستقل نسبة المتعطلين إناثاً أو ذكوراً.

مشكلة البحث:

تعاني المملكة العربية السعودية من معدلات بطالة مرتفعة وصلت في الربع الثالث من ٢٠١٦ إلى ٦٩٣,٧٨٤ من المتعطلين السعوديين. وفي ظل سعي المملكة العربية السعودية لتخفيض نسبة البطالة وضعت من ضمن أهدافها في رؤية ٢٠٣٠ رفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل من ٢٢% إلى ٣٠% خلال أربع سنوات والذي سيساهم بخفض البطالة الإجمالية بنسبة كبيرة نظراً لتشكيل الإناث نسبة كبيرة منها. وتشكل نسبة من تحمل الشهادة الجامعية فما فوق من المتعطلات الإناث واللاتي يستطعن أن يشغلن وظائف تتطلب مهارة عالية تلائم سوق العمل نظراً لمستوى تعليمهن ٧٤% (هيئة الإحصاءات العامة، ٢٠١٦)

ومن ناحية أخرى، تهتم المملكة العربية السعودية بسياسة الخصخصة في الفترة الحالية وتعتمد على تخصيص عشرين قطاعاً، بما في ذلك الاتصالات والكهرباء والمدن الصناعية والخدمات البريدية والمياه والسكك الحديدية والتعليم والنقل الجوي. وتساهم الخصخصة من خلال طرح أسهم الشركات الحكومية للتداول إلى تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة فرص العمل والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها المملكة؛ لأن الشركات التي يتم خصخصتها سوف تزيد من إنتاجيتها وكفاءتها. ومن الممكن أن تستقطب شركات المساهمة الكبرى المتعطلات ذوات الكفاءة العالية من خلال التوسع وزيادة الطلب على العمل.

وبالرجوع للإحصائيات لنسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في عام ١٩٩٠ فقد كانت تشكل ١٠% من إجمالي عدد المشتغلين (مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي) في حين كانت كمية الأسهم المتداولة

١٦,٩٣٨ سهم (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٧). وتفاوتت نسب المشاركة خلال فترة الدراسة ارتفاع بسيط في المعدل في عام ٢٠١٦ وصل إلى ١٥% من إجمالي القوة العاملة. وفي المقابل ارتفاع كبير في كمية الأسهم المتداولة إلى ٦٧,٧١٨,١٩١ سهم (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٧) بنسبة تغير ٩٩,٩%. تباين هذه المؤشرات يستدعي التساؤل عن وجود أثر لنشاط سوق الأوراق المالية على سوق العمل.

وبناء على ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث بسؤال وهو كالتالي: ما أثر نشاط سوق الأوراق المالية على رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل؟

الفرضية:

تُنصُّ فرضية البحث على ما يلي:

"يؤثر نمو سوق الأوراق المالية على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل طردياً في المملكة العربية السعودية".

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مدى تأثير سوق الأوراق المالية على توفير فرص العمل للمرأة في المملكة العربية السعودية، من خلال توضيح النظريات والدراسات السابقة، وتناول مفهوم المؤسسات المالية ومفهوم ومحددات سوق العمل، ودراسة وضع سوق الأوراق المالية السعودي ووضع المرأة في سوق العمل. وقياس نشاط سوق الأوراق المالية وعلاقته بمستوى تشغيل المرأة من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على تحليل العلاقة، كما يسعى البحث لتوجيه متخذي القرار إلى الدور الذي تؤديه سوق الأوراق المالية بتأثيرها على سوق العمل.

الأهمية:

تناولت الدراسات السابقة تأثير نشاط سوق الأوراق المالية على عدة متغيرات منها النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية ولم تتطرق إلى علاقته بسوق العمل في حين أن البحث الحالي يتناول علاقته بنسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، أيضاً طبقت الدراسات السابقة في نطاق مختلف عن البحث الحالي، وفي فترة زمنية مختلفة. كما أن البحث الحالي يتميز بحدثة الفترة الزمنية المستخدمة.

نطاق البحث:

يطبق البحث على المملكة العربية السعودية؛ وذلك لزيادة اهتمامها في الآونة الأخيرة بتمكين المرأة وإشراكها بقوة العمل، حيث تم استخدام الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦ نظراً لتوافر البيانات.

منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال شرح مفاهيم وآثار نشاط سوق الأوراق المالية على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحليل البيانات، والمقارنة.

كما يعتمد البحث على الأسلوب القياسي وذلك لتحديد أثر نشاط سوق الأوراق المالية على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية، من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية.

٢. الإطار النظري

يستعرض الإطار النظري التعريف بالنظريات الاقتصادية المتعلقة بمستوى التشغيل، وكذلك يتطرق إلى مفهوم وأقسام السوق المالية، وأثرها على النمو الاقتصادي، ومفهوم سوق العمل، ودور المرأة في سوق العمل ومحددات عمل المرأة.

(١/٢) التأسيس النظري والدراسات السابقة:

لم تتطرق أي من النظريات والدراسات السابقة إلى العلاقة المباشرة بين أسواق أوراق المال ومستوى التشغيل بشكل مباشر. ولكن هناك نظريات ركزت على مستوى التشغيل وعلى نظرية الطلب على النقود منفصلة كالنظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.

واعتمدت النظرية الكلاسيكية على قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، وهو ما يعني أن كل إضافة في العرض تقابلها أيضاً إضافة في الطلب، فالإقتصاد لا يمكن أن يعاني من وضع أقل من التوظيف الكامل. (القرشي، ٢٠٠٩) ولخصت النظرية الكلاسيكية بما يخص مستوى التشغيل أن التشغيل الكامل لليد العاملة مسألة تكفلها اليد الخفية، وهيكل قوة العمل هو دالة لحجم السوق. أي أن

٤ اليد الخفية تعني أن الأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يحققون -دون أن يشعروا- المصلحة العامة. (ادم سميث، ١٩٦٧)

التوسع في العملية الإنتاجية لا بد أن يخلق معه باستمرار مزيد من المهن والمهارات والوظائف.
(العكيلي، ٢٠٠٧؛ خليل، ١٩٨٢)

ويحدد كينز مستوى التشغيل في المدى القصير من خلال مستوى الإنتاج. فإذا ارتفع مستوى الإنتاج فإن المنشآت ستوظف مزيداً من العمال والعكس صحيح. وهكذا فإن الأشخاص سيشغلون مزيداً من الوظائف أو سيستغنى عن خدماتهم حسب ارتفاع وانخفاض الإنتاج، والذي يرتبط بدوره بالطلب الكلي. وبما يتعلق بالطلب الكلي فاقترح كينز أن الاستثمار محدد من محدداته. (قرنفل، ٢٠٠٦)

وفيما يخص محددات النشاط في سوق الأوراق المالية فقد حدد كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود دافع التبادل ودافع الاحتياطي ودافع المضاربة. حيث تقوم السلطة بزيادة كمية النقود من خلال شراء السندات المعروضة، وبالتالي توظيف هذه النقود سيكون في المضاربة على السندات من خلال الأفراد، مما يزيد الطلب عليها فترتفع أسعارها السوقية، وتنخفض أسعار الفائدة نتيجة العلاقة العكسية بينهما. ونظراً لانخفاض سعر الفائدة فإن المنتجين سيزيدون من المشاريع الاستثمارية، وهو ما ينعكس بدوره على نشاط سوق الأوراق المالية. (الدعيمي، ٢٠١٠)

وجاءت بعض الدراسات السابقة التطبيقية لتؤكد ما جاء في النظرية الاقتصادية عن وجود علاقة بين السياسة النقدية وسوق الأوراق المالية، فتناولت دراسة (شراطي، ٢٠١١؛ السلامة، ٢٠١٣) العلاقة السببية الموجبة بين عرض النقود بالمعنى الواسع^٥ وأسعار الأسهم. بينما تناولت دراسة (أبو ذويب، ٢٠١٣) العلاقة السالبة بين عرض النقود بمعناه الواسع وحجم التداول السنوي.

ومن ناحية أخرى يتحدد مستوى التشغيل بمستوى النمو الاقتصادي والنشاط الإنتاجي للدولة، فزيادة كمية الإنتاج تؤدي إلى النمو الاقتصادي وبالتالي توظيف عمالة إضافية (عقون، ٢٠١٠؛ الجليط، ٢٠١٦؛ بن عبيد، ٢٠٠٣) كما تتفق مع ما نصّت عليه النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.

ومن ناحية العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي ونشاط السوق المالية فأشارت (عمر، ٢٠٠٩؛ أسبر، ٢٠٠٩) عن العلاقة التبادلية بينهما، فنشاط السوق المالية يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، نظراً لقدرتها على توظيف الأموال في مختلف الأنشطة الاستثمارية. (مباركي، ٢٠٠٣)

^٥ النقود بالمعنى الواسع تمثل متغير السياسة النقدية، ويُعرّف على أنه كمية العملة المتداولة في الاقتصاد مضافاً إليها الودائع البنكية القابلة للسحب في أي لحظة (الودائع تحت الطلب) وكذلك الودائع الادخارية وحسابات التوفير (شراطي، ٢٠١١)

وفيما سبق تطرقت النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة للعلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج والنمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى تناولت العلاقة بين السياسة النقدية والسوق المالية. ولكن لم تتطرق بشكل مباشر للتأثير نشاط أسواق الأوراق المالية على مستوى التشغيل. مما يفيد بوجود فجوة في الأدب الاقتصادي حول هذه العلاقة.

(٢/٢) مفهوم السوق المالية وأقسامه:

يمكن اعتبار السوق المالية على أنها نظام يتم فيه تجميع الموارد المالية وتخصيصها وتحويلها. فتُعرّف بأنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن المستثمرين من البيع وشراء الأسهم والسندات^٦ داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال (عبدالنبي، ٢٠٠٩؛ عصام، ٢٠٠٩).

تتعدد التقسيمات للأسواق المالية نتيجة تطورها وتعدد الوظائف التي تؤديها، ولقد فضّل الاقتصاديون تقسيمها على أساس فترة الاستحقاق في كل سوق للتمييز إلى سوق النقود وسوق الأوراق المالية. السوق الأولى هي سوق النقود وتعد من الأسواق المالية التي تتم فيها عمليات تبادل أدوات الدين قصيرة الأجل التي تقاس فترة استحقاقها بأقل من سنة، ويمكن تعريف سوق النقود على أنها مجموعة المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون بالنقود اقراضاً واقتراضاً لأغراض قصيرة الأجل (عبدالقادر، ٢٠١٠). والسوق الثانية هي سوق الأوراق المالية التي يتم فيها تبادل أدوات الدين طويلة الأجل التي تكون فترة استحقاقها سنة أو أكثر، ويتم التبادل فيها على نحو أوسع من سوق النقود ولذلك تكون أكثر سيولة. (الرفاعي وبلعربي، ٢٠٠٢)

وتُقسّم سوق الأوراق المالية على أساس نشاطها إلى قسمين رئيسيين، السوق الأولي ويسمى أيضاً بسوق الإصدار، والسوق الثانوي. ويعرّف السوق الأولي بأنه سوقاً مالياً يكون فيه التعامل بالإصدارات الجديدة من الأوراق المالية مثل السند والسهم وتباع للمشتريين الأوليين (القرشي، ٢٠٠٩). ويحدث فيه الاكتتاب العام ويسمى بالطرح العام الأولي، ويكون إما من خلال إنشاء شركات جديدة أو رغبة بعض الشركات المقامة بالزيادة في رأس المال بهدف التوسع أو التنوع في نشاطها، حيث تطرح أسهمها في السوق لأول مرة. وأيضاً عند الحاجة إلى قروض طويلة الأجل.

^٦ السند: أحد الأدوات المالية التي تمثل مديونية على من أصدرها وتعطي لمن يحوّزها دخل دوري ثابت، وتختلف باختلاف معدل العائد الذي تتعهد المنشأة المصدرة بدفعه، والذي يتحدد تبعاً لطول فترة الاستحقاق (عبد القادر، ٢٠١٠).

أما السوق الثانوي فهو سوق مالي حيث يمكن إعادة تداول الأوراق بعد إصدارها لأول مرة. ويطلق عليها أيضاً بورصة السوق المالية وفيها يلتقي العرض بالطلب، ويكون بيع الأوراق المالية بهدف الحصول على السيولة أو لإعادة الاستثمار في أوراق مالية أخرى، والتداول فيها يتم بين المستثمرين بعضهم البعض وليس بين المستثمرين والشركات أو الهيئات كما هو الحال في السوق الأولي، فنلاحظ أن هذه السوق لا توفر تمويل فعلي فهو لا يتعدى أن يكون نقل ملكية الأوراق فقط. (عبدالقادر، ٢٠١٠؛ السيسي، ٢٠٠٨؛ حسن والشراح، ١٩٩٩)

(٣/٢) دور الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي:

تؤدي الأسواق المالية دوراً اقتصادياً مهماً من خلال تحويل مدخرات العائلات والشركات والحكومات التي تتفق أقل من دخلها إلى الذين لديهم نقص في الأموال ويرغبون أن ينفقوا أكثر من دخولهم، وقد وجدت في الأساس لتشبع رغبات وحاجات المتعاملين، وبعدها أصبحت ضرورة استلزمها المعاملات الاقتصادية. (القرشي، ٢٠٠٩)

كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول فتمثل حافزاً للشركات المدرج أسهمها في تلك الأسواق لرفع ربحيتها من خلال تحسين أدائها. وتساعد أيضاً في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية، وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للدخول، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الدولة. وتساعد حكومات الدول على تسهيل إجراءات الاقتراض من المستثمرين المحليين أو الأجانب لتمويل مشروعات التنمية في الدولة ورفع معدلات النمو الاقتصادي فيها. (عبدالنبي، ٢٠٠٩)

(٤/٢) مفهوم وهيكل سوق العمل:

يُعرّف سوق العمل كأي سوق آخر يتكون بتفاعل الطلب والعرض، فيمكن تعريف سوق العمل بأنه المكان الذي يلتقي فيه الباحثون عن فرص العمل والعارضون لهذه الفرص، عند مستوى أجر محدد وحجم عمالة محدد. (الحوارني، ١٩٨٧) ويعرّف أيضاً بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشتريين والبائعين لخدمات العمل. البائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب بتأجير خدماته والمشتري هو صاحب المنشأة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل (القرشي، ٢٠٠٧).

ويمكن تصنيف الأسواق على أساس المهنة كسوق الأطباء وسوق المهندسين وسوق المقاولين، أو التصنيف حسب المكان كسوق عمان أو سوق القاهرة، أو التصنيف حسب البعد الجغرافي كالسوق المحلي أو

السوق الإقليمي. (القرشي، ٢٠٠٧) أو التصنيف حسب النوع إلى ذكور وإناث وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في النقطة التالية.

(٥/٢) دور المرأة في سوق العمل ومحدداته:

يؤدي انضمام المرأة لسوق العمل وإسهامها في النشاط الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها حصولها على فرصة عمل تؤمن لها مصدر دائم للدخل، وكذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل، وتخفيض معدلات البطالة. كما تعتبر مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي داعم أساسي لتحقيق التنمية، وتساهم بدفع عجلة النمو الاقتصادي. (الجوادي، ٢٠٠٩)

تمثل النساء في معظم البلدان عنصر القوة العاملة الذي تكون مشاركته هي الأكثر حساسية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية. وتظهر طبيعة هذه العوامل وآثارها المتعددة على عمل المرأة. أهمها تطور تعليم المرأة والنتيجة النوعية التي تحقّقها المرأة المتعلمة في سوق العمل، حيث يؤدي إلى زيادة نصيب المرأة في ممارسة المهن المتعلقة بالأعمال الذهنية، وظهور المرأة في المراكز القيادية وبقية أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء. (مسعود، ١٩٧٢)

وتؤثر الحالة الاجتماعية على نسبة المشاركة، فالمرأة المتزوجة قد يكون لديها دافعاً ملحاً للمشاركة في قوة العمل ضعف المرأة الغير متزوجة، للقيام بتغطية الإنفاق على الاحتياجات الأساسية. (كامل، ٢٠١٥) وعلى العكس قد تكون المرأة المتزوجة أقل نسبة مشاركة، فقيام المرأة بتربية ورعاية أطفالها بنفسها يؤثر سلبياً على نسبة مشاركتها في قوة العمل. (بن عبيد، ٢٠٠٣)

ومن ناحية التوزيع الجغرافي، فإن تركز الفرص الوظيفية في مدن محددة دون غيرها، وغالباً ما يكون التركز في عاصمة الدولة أو المدينة الاقتصادية والتجارية، وهو ما يشكل تحدياً للمرأة بشكل خاص للانخراط في هذه الفرص الوظيفية وذلك لصعوبة تنقلها. (الجوادي، ٢٠٠٩)

٣. الإطار التطبيقي

يتناول الإطار التطبيقي نشاط سوق الأوراق المالية من خلال استعراض كميات وأسعار الأسهم وأسباب تغييرها خلال السنوات، وحالة سوق العمل السعودي، كما يتناول وضع المرأة في سوق العمل من ناحية توضيح نسبة مشاركتها في القطاعات المختلفة.

١/٣ تحليل نشاط سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية:

يَحظى سوق الأوراق المالية باهتمام كبير نظراً لأهميته ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، وتوفيره فرص استثمارية مهمة تساهم في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. تزايد نشاط سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦م، نتيجة النمو الاقتصادي المتزايد الذي أثر إيجاباً عليه، ويمكن التوضيح من خلال الجدول التالي.

جدول (١): يوضح كمية وقيمة الأسهم المتداولة ومعدل نموها في سوق الأسهم السعودي

خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٣)

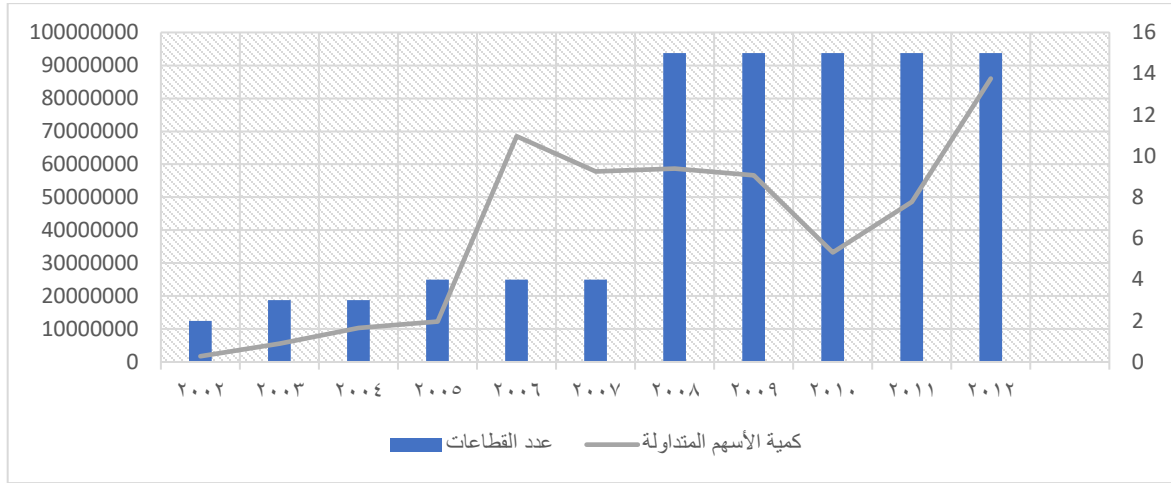
السنة	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	معدل النمو	كمية الأسهم المتداولة (مليون)	معدل النمو
٢٠١٣	٥٣,٦٧٨	-	١,٣٦٩,٦٦٦	-
٢٠١٤	٧٠,٩٧٢	٢٢,٣٢%	٢,١٤٦,٥١٢	٥٦,٧٢%
٢٠١٥	٦٦,٢٧٥	-٦,٦%	١,٦٦٠,٦٢٢	-٢٢,٦٤%
٢٠١٦	٦٧,٧٢٩	١٩,٢%	١,١٥٦,٩٨٧	٣٠,٣٣%

المصدر: أعد من قبل الباحثة، اعتماداً على تداول، احصائيات السوق السنوية ٢٠١٦.

يُلاحظ من الجدول السابق أن سوق الأسهم في عام ٢٠١٤ شهد ارتفاعاً في كمية الأسهم المتداولة بنسبة ٣٢%، وتم طرح ست شركات جديدة بإجمالي رأسمال بلغ ٢٢,٥ مليار ريال وعدد أسهم مصدرة بلغت ٢,٢ مليون سهم خلال العام، حيث طُرح ٥٨٧,٥ ألف سهم للاكتتاب العام. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٥ بنسبة ٦,٦% ليصل إلى ٦٦ مليون سهم مقارنة بالعام السابق ٧١ مليون سهم، نتيجة الانخفاض في أسعار النفط، حيث شهدت الأسواق العالمية تراجع حاد خلال عام ٢٠١٥ ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو ٤٩,٨٥ دولار للبرميل الواحد مقارنة بحوالي ٩٧,١٨ دولار للبرميل في عام ٢٠١٤ بمعدل انخفاض ٤٨,٧% (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥) وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ ١٦٦٠,٦ مليار ريال مقابل ٢١٤٦,٥ مليار في العام السابق بمعدل انخفاض ٢٢,٦%.

وتؤدي زيادة عدد القطاعات المدرج أسهمها في السوق إلى زيادة نشاط سوق الأوراق المالية من خلال زيادة كمية الأسهم المتاحة للتداول. وفي عام ٢٠٠٨ ارتفع عدد قطاعات السوق من أربعة قطاعات إلى خمسة عشر قطاع، ويمكن التوضيح من خلال الشكل التالي.

شكل (١): تغير كمية الأسهم المتداولة باختلاف عدد القطاعات في السوق خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٣)



المصدر: أعد من قبل الباحثة، بالاعتماد على الإحصاءات السنوية ٢٠١٦، مؤسسة النقد العربي السعودي.

يتضح من الشكل السابق اقتصار سوق الأسهم السعودي في عام ٢٠٠٢ على قطاعين فقط هما قطاع المصارف والخدمات المالية وقطاع الاسمنت، بكمية أسهم متداولة تبلغ ١,٧ مليون سهم. وشهدت جميع مؤشرات سوق الأسهم السعودي خلال عام ٢٠٠٤ ارتفاعاً قياسيًّا، حيث أغلق المؤشر العام للأسعار بارتفاع بنسبة ٨٠% عن العام السابق، ويرجع السبب لهذا الأداء النشط للسوق إلى عدة عوامل منها النمو المرتفع للاقتصاد المحلي خاصة القطاع الخاص غير النفطي، والأداء المالي القوي لكافة الشركات المساهمة. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في عام ٢٠٠٦ بنسبة ١١,٥% ليصل إلى نحو ٦٨,٥ مليون سهم مقارنة بنحو ١٢ مليون سهم في العام السابق، وذلك بعد استبعاد أثر تجزئة القيمة الاسمية لأسهم جميع الشركات المدرجة لتصبح ١٠ ريالات بدلاً من ٥٠ ريالاً خلال شهر ابريل ٢٠٠٦، وقد رافق ذلك ارتفاع كبير في القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة نمو بلغت ٢٧,١٤% عن العام السابق.

ارتفع عدد القطاعات في عام ٢٠٠٨ إلى خمسة عشر قطاع، في عام ٢٠٠٣ تم إضافة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وقطاع التأمين في عام ٢٠٠٤ بالإضافة إلى (الصناعات البتروكيمياوية، التجزئة، الطاقة والمرافق الخدمية، الزراعة والصناعات الغذائية، شركات الاستثمارات المتعددة، الاستثمار الصناعي، التشييد والبناء، التطوير العقاري، النقل، الإعلام والنشر، الفنادق والسياحة، الصناديق الاستثمارية العقارية المتداولة)، وحقق السوق ارتفاع في كمية الأسهم المتداولة بنحو ٥٨ مليون سهم. (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٩)

شهد عام ٢٠١٠ انخفاض في كمية الأسهم بنسبة ٤١,٣%، حيث بلغت نحو ٣٣,٢ مليون سهم مقارنة بنحو ٥٦,٦ مليون سهم في السنة السابقة، وشهد عام ٢٠١٢ ارتفاع في أغلب مؤشرات السوق المالية السعودي حيث حقق السوق ارتفاع غير مسبوق في كمية الأسهم وبلغت نحو ٨٦ مليون سهم، ويرجع سبب الارتفاع أن هيئة السوق المالية أدرجت خلال عام ١٢ سبع شركات جديدة ليلعب مجموع الشركات ١٥٨ شركة بنهاية العام. (مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد متفرقة)

وتساهم الخصخصة بتنشيط سوق الأوراق المالية، من خلال زيادة الأسهم المعروضة للتداول. ومن أبرز الشركات التي تم خصصتها شركة سابك عام ١٩٨٤م، والتي كانت تعد مملوكة للحكومة السعودية، وتمتلك الحكومة السعودية في الوقت الحالي ٧٠% منها، أما النسبة الباقية البالغة ٣٠% فهي مطروحة للتداول في سوق الأسهم، وتعد سابك من شركات المساهمة الأكثر نشاطاً في السوق، وتضم سابك ٣٥ ألف موظفاً، ٨٠% منهم سعوديون غالبيتهم من المهندسين والفنيين المهرة.

كما تم خصخصة قطاع الاتصالات في عام ٢٠٠٢، وقُدِّمت خدمات الاتصالات الخاصة بالهاتف الثابت والهاتف الجوال عن طريق شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام، ويبلغ إجمالي الأسهم المتداولة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ٢٦٠٠ مليون سهم (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦)، ويشغل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ٥٣,٤٨٨ موظف سعودي (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٦).

٢/٣ حالة سوق العمل السعودي:

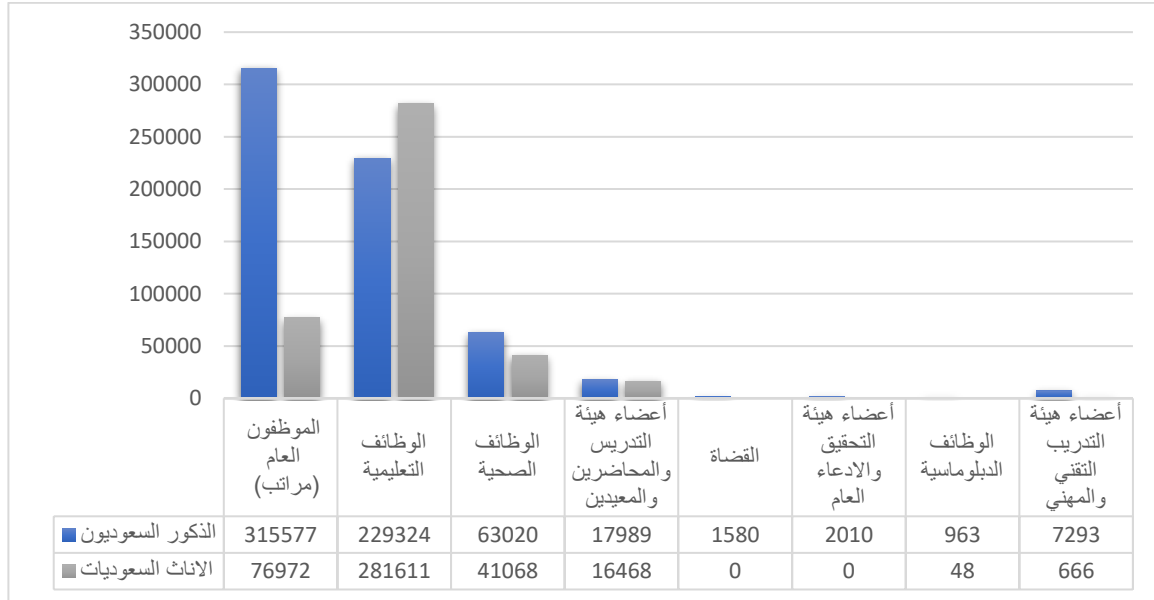
يُمر سوق العمل السعودي بفترة تطوير بدأت في عام ٢٠١٠، حيث تعمل وزارتي العمل والخدمة المدنية على تقليل نسبة البطالة، من خلال طرح عدة برامج، منها برنامج نطاقات الذي ساهم بتسارع معدل نمو وظائف السعوديين إلى ١٦% في عام ٢٠١٧، وضاعف عدد الإناث العاملات بالقطاع الخاص وساهم بزيادة متوسط نسبة التوظيف في القطاع الخاص من ١٣% إلى ١٧% خلال عام ٢٠١٧.

وطرحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية برنامج نطاقات، حيث تهدف نطاقات لتكون المنصة الافتراضية الأكثر شمولية لسوق العمل في المملكة، من خلال ربط أصحاب العمل بالباحثين عن العمل وتعمل نطاقات على ضم البرامج المتنوعة الأساسية الخاصة بدعم برامج التوظيف والتدريب والتأهيل. كما تلتزم نطاقات بتحديث برامجها الحالية باستمرار وإطلاق مبادرات جديدة تتوافق مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل السعودي. وساهمت البرامج المعدة بتحسين وضع المرأة في سوق العمل وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في النقطة التالية.

١/٢/٣ وضع المرأة في سوق العمل السعودي:

تعاني المرأة من قلة فرص العمل في السوق السعودي، حيث يشغل الذكور النسبة الأكبر في معظم الوظائف، واقتصرت بعض وظائف القطاع الحكومي على الذكور فقط، مثل وظائف هيئة التحقيق والادعاء العام، والعمل كقضاة في المحاكم، ويوضح الشكل التالي النسب الموزعة على الجنسين في بعض الوظائف.

شكل (٢): نسب توزيع الوظائف الحكومية بين الجنسين عام ٢٠١٦



المصدر: أعد من قبل الباحثة، اعتماداً على وزارة الخدمة المدنية، الخدمة المدنية في أرقام (١٤٣٧، ١٤٣٨).

يتضح من الشكل السابق أن بعض المجالات الوظيفية تنحصر على الذكور. وتتركز المرأة في الوظائف التعليمية، حيث بلغ عدد الموظفات السعوديات في التعليم ٢٨٢ ألف موظفة، تليها الوظائف الصحية بنحو ٤١ ألف موظفة. وبما يخص التعليم الجامعي تشغل الإناث ١٦,٤ ألف وظيفة بينما الذكور ١٧,٩ ألف وظيفة.

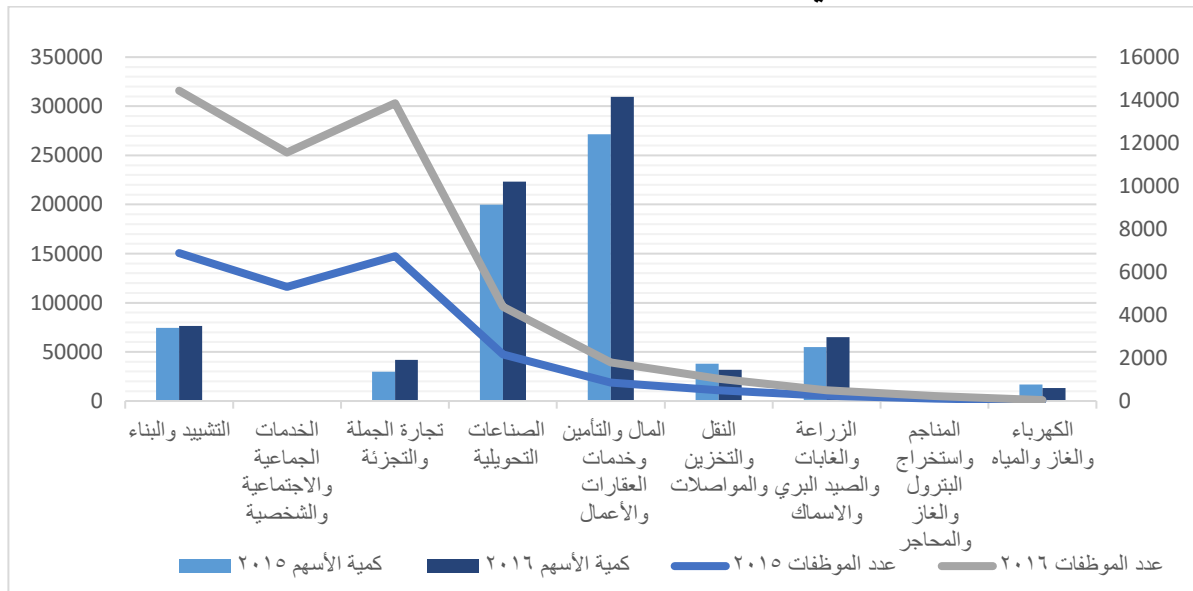
يقدر حجم الإناث السعوديات المتعطلات نحو ٤٢٢ ألف بنسبة ٦٤% من إجمالي المتعطلين السعوديين، والحاصلات على شهادة البكالوريوس يمثلن أعلى نسبة من بين المتعطلات السعوديات حيث بلغت ٧٠,١%، ويليهن الحاصلات على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها بنسبة ٢١,٣%، وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة عام

^٧ الموظفون العام: موظفون الدولة العاملون على وظائف ثابتة ومحددة في الميزانية العامة للدولة (وزارة الخدمة المدنية).

٢٠١٦ عدم وجود بطالة للإناث الحاصلات على الدكتوراه. (هيئة الإحصاءات العامة، مسح القوى العاملة ٢٠١٦)

وسعيًا لخفض نسبة بطالة الاناث السعوديات ساهمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال إطلاق مبادراتها المختلفة، برفع مستوى التوظيف في القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٦م بنسبة ١٠% بمقدار ٥١ ألف موظفة سعودية عن عام ٢٠١٥، ويمكن التوضيح بالشكل التالي.

شكل (٣): تطور أعداد السعوديات على رأس العمل بمنشآت القطاع الخاص بين عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ حسب الأنشطة الاقتصادية



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على التقرير السنوي لعام ٢٠١٦، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ومؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي أعداد متفرقة

يُلاحظ من الشكل السابق زيادة عدد الموظفات السعوديات في عام ٢٠١٦ عن العام السابق بمعدل ١٠% في قطاع التشييد والبناء، وبالرجوع لسوق الأسهم السعودي أيضاً شهد ارتفاع في كمية الأسهم المتداولة فيه للقطاع نفسه بنسبة ٢%، وتم طرح شركة جديدة تعمل في قطاع التشييد والبناء، وقامت الشركتين بطرح ١٥ مليون سهم للاكتتاب. وحقق قطاع تجارة التجزئة والجملة ارتفاع في عدد الموظفات بمعدل ٨%، وفي سوق الأسهم تم طرح شركتين تعمل في مجال التجزئة بكمية ٤١ مليون سهم مطروحاً للاكتتاب، وبمعدل نمو يساوي ٤٠% في كمية الأسهم المتداولة. (مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد متفرقة)

وبلغ معدل نمو التوظيف في قطاع المال والتأمين وخدمات العقار والأعمال ٩%، يصحبه ارتفاع في كمية الأسهم في قطاع التأمين بمعدل ٣١%، وطرح أسهم الصناديق العقارية بنحو ٣٧ مليون سهم للتداول لعام ٢٠١٦. شغلت الإناث وظائف الزراعة والغابات والصيد البري والأسماك بمعدل زيادة ٤% عن العام السابق، وارتفاع في كمية أسهم قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بمعدل ١٨%. (مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد متفرقة)

ونستنتج من الشكل (٣)، تأثر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بنشاط سوق الأوراق المالية بالتغير في كمية الأسهم المتداولة، فالزيادة في كمية الأسهم زادت نشاط سوق الأوراق المالية. مما يتوافق مع النظريات والدراسات السابقة، ويثبت فرضية البحث.

٤. النموذج القياسي

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير نشاط سوق الأوراق المالية على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٦م. ويتناول النموذج توصيف المتغيرات، والكشف عن مشاكل الارتباط بين المتغيرات وبين البواقي، واختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + U \quad (1)$$

حيث C يمثل القاطع، وتمثل β_1, \dots, β_5 معاملات النموذج. بينما يعبر Y عن المتغير التابع الذي يمثل نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل، ويقاس بمؤشر نسبة الإناث المشتغلات إلى إجمالي العاملين. ويمثل X_1 الاستثمار في سوق رأس المال ويقاس بكمية الأسهم المتداولة في السوق، بناءً على دراسة (عثامنة، ٢٠٠٩) من المتوقع أن تؤثر زيادة الاستثمار باختلاف أنواعه على معدلات التشغيل بأثر إيجابي في المدى الطويل والقصير. ويتحدد مستوى التشغيل في المدى القصير من خلال مستوى الإنتاج حسب نظرية كينز بعلاقة طردية بينهما، فيمثل X_2 إجمالي الناتج المحلي حسب نوع النشاط بالأسعار الجارية، ويمثل X_3 إجمالي ناتج القطاع الخاص بالأسعار الجارية. ويمثل X_4 حجم التضخم، ويقاس بالرقم القياسي لأسعار الجملة، ذكر (جليط، ٢٠١٦) في دراسته لقياس محددات البطالة أن علاقتها بسعر البترول وحجم التضخم عكسية. وبناء على ذلك من الممكن أن يتأثر مستوى التشغيل بحجم التضخم طردياً، ويمثل X_5 صادرات

المملكة العربية السعودية، بناءً على دراسة (شهاب، ٢٠١١) التي ذكر فيها أن الصادرات لها تأثير معنوي وإيجابي على معدلات التشغيل في مصر، ويقاس بمؤشر صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية.

وتم الحصول على جميع البيانات المتغيرات المستقلة من التقرير السنوي الثاني والخمسون لمؤسسة النقد العربي السعودي. وبيانات المتغير التابع من البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

١/٤ تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط:

يتطلب تقدير النموذج القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، حيث يهدف الاختبار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات خلال المدة الزمنية للدراسة، والتأكد من مدى استقرارها حتى يمكن تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية. ويتضح من الجدول التالي نتائج اختبار السكون، باستخدام اختبار *Augmented dickey–fuller*.

جدول (٢): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

Variable	t-statistic	Prob.
Y	-4.317341	0.0032
X1	-5.213000	0.0003
X2	-4.224871	0.0031
X3	-2.661860	0.0947
X4	-4.782858	0.0008
X5	-4.249751	0.0029

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على بيانات الدراسة.

يتضح من الجدول السابق، أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة جميعها ساكنة عند ١% بقاطع، ما عدا X3 ساكن عند ١٠% بقاطع. وبالتالي يمكن تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. ويمكن توضيح علاقة الارتباط بين المتغيرات من خلال مصفوفة الارتباط التالية.

جدول (٣): مصفوفة الارتباط

	X1	X2	X3	X4	X5	Y
X1	1.000000	0.153104	-0.146943	-0.161365	0.235055	0.285932
X2	0.153104	1.000000	0.295267	0.644624	0.186783	0.457360
X3	-0.146943	0.295267	1.000000	0.145143	0.236789	0.291399
X4	-0.161365	0.644624	0.145143	1.000000	-0.035502	0.059205
X5	0.235055	0.186783	0.236789	-0.035502	1.000000	-0.090322
Y	0.285932	0.457360	0.291399	0.059205	-0.090322	1.000000

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على بيانات الدراسة. (EViews)

وتفيد النتائج من الجدول السابق بوجود ارتباط متوسط بين المتغير المستقل X2 الناتج المحلي الإجمالي والمتغير X4 الرقم القياسي للأسعار، حيث أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.644624) لذا سيتم استبعاد المتغير X4 عند التقدير القياسي للنموذج لتقادي وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات، والتي تعتبر أحد المشكلات القياسية التي قد تؤثر سلباً على دقة نتائج التقدير.

٢/٤ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية. وتم إجراء محاولات لتقدير النموذج القياسي للوصول إلى أفضل النتائج التي تخلو من المشكلات القياسية، مما يتطلب حذف متغير، واستخدام متجه الانحدار الذاتي AR (1) auto regressive، والذي يفيد بإدخال $y-1$ ضمن المتغيرات المستقلة فيفقد Durbin Watson (D,W) شرط صلاحيته وبالتالي لا بد من الاستناد على اختبار آخر للكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وتم استخدام اختبار (LM) lagrange multiplier، وتوضح النتائج بالجدول التالي.

جدول (٤): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.583288	1.051252	3.408591	0.0029
X1	0.007231	0.003301	2.190412	0.0412
X2	0.066216	0.033628	1.969082	0.0637
X3	0.161067	0.218432	0.737377	0.4699
X5	-0.015957	0.016239	-0.982646	0.3381
AR(1)	0.464015	0.217033	2.137993	0.0457
R-squared	0.496722	Mean dependent var		4.909175
Adjusted R-squared	0.364281	S.D. dependent var		2.392476
S.E. of regression	1.907569	Akaike info criterion		4.335100
Sum squared resid	69.13758	Schwarz criterion		4.627630
Log likelihood	-48.18875	Hannan-Quinn criter.		4.416235
F-statistic	3.750505	Durbin-Watson stat		1.535441
Prob(F-statistic)	0.015688			
Inverted AR Roots	.46			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة. (EViews)

جدول (٥): نتائج اختبار (LM) للارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.569854	Prob. F(2,17)	0.1059
Obs*R-squared	5.803722	Prob. Chi-Square(2)	0.0549

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على بيانات الدراسة. (EViews)

يلاحظ من الجدول السابق، أن قيمة F الاحتمالية تساوي (٠,١) أكبر من (٠,٠٥) مما يفيد عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. ويمكن الاعتماد على النتائج في الحكم بالقبول أو رفض الفرضية.

ويتضح من الجدول (٤)، معنوية المتغير المستقل X1 (كمية الأسهم المتداولة)، ومعنوية المتغير المستقل X2 (اجمالي الناتج المحلي)، وأيضاً معنوية معامل الانحدار الذاتي. في حين لم تثبت معنوية X3 (اجمالي ناتج القطاع الخاص)، وأيضاً عدم معنوية X5 (صادرات السلع والخدمات).

وتفيد النتائج بأن نمو سوق الأوراق المالية نتيجة زيادة كمية الأسهم المتداولة بنسبة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بمقدار ٠,٠٠٧% مما يثبت وجود علاقة معنوية وطردية بين المتغيرين Y و X1 كما ورد في فرضية الدراسة. وتؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة واحدة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٠,٠٦٦%، مما يوضح وجود علاقة معنوية وطردية بين الناتج الإجمالي المحلي ونسبة التشغيل كما ورد في الدراسات السابقة.

وتشير قيمة Prob (F-statistic) والتي تساوي ٠,١٥٦٨٨ إلى معنوية النموذج ككل عند ٥%، ويرجع ذلك لأن قيمتها أقل من 0.05. ويظهر بالجدول أيضاً قيمة معامل التحديد R^2 والتي تبلغ ٤٩,٦٧%، وتدل على وجود قوة تفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، بمعنى أن ٤٩,٦٧% من التغير في المتغير التابع (مشاركة المرأة في سوق العمل) يمكن تفسيرها بالتغير الحاصل في المتغيرات المستقلة جميعها، والنسبة المتبقية ٥٠,٣٣% ترجع إلى متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج.

٥. النتائج والتوصيات

هَدَفَ البحث إلى تسليط الضوء على مدى تأثير سوق الأوراق المالية على توفير فرص العمل للمرأة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٦-١٩٩١). حيث اعتمد البحث في تحليل أثر نشاط سوق الأوراق المالية ونسبة التشغيل على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم الأساسية للمتغيرات، والنظريات

الاقتصادية والدراسات السابقة المتعلقة بالبحث الحالي، والمنهج القياسي لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار في سوق الأوراق المالية ونسبة تشغيل الإناث.

وتناول البحث من خلال الإطار النظري النظريات الاقتصادية التي تناولت العلاقة الإيجابية بين مستوى الإنتاج ومستوى التشغيل، وتناول أيضاً دوافع الطلب على النقود والعلاقة العكسية بين سعر الفائدة ونشاط سوق الأوراق المالية. وتناول الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الاستثمار في الأسواق المالية وعلاقة السياسة النقدية بالسوق المالية ومحددات التشغيل. وتوصل الإطار النظري إلى أن النظريات والدراسات السابقة لم تتطرق إلى العلاقة المباشرة بين سوق الأوراق المالية ومستوى التشغيل.

وسعى البحث من خلال الإطار التطبيقي إلى تحليل سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية ونشاطه خلال سنوات فترة الدراسة، وتناول حالة سوق العمل السعودي ووضع الإناث فيه، وتحليل القطاعات بالنظر إلى نسبة تغير كميات الأسهم المتداول فيها ونسبة تغير عدد الإناث العاملات، وتم التوصل إلى أن زيادة الاستثمار في قطاع معين يؤدي إلى زيادة التشغيل في نفس القطاع، مما يثبت صحة ما ورد في الإطار النظري.

وقدّر الإطار القياسي النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بعد إجراء اختبار السكون للمتغيرات، والكشف عن مشاكل الارتباط بين المتغيرات وبين البواقي، وأظهرت النتائج العلاقة الموجبة بين نشاط سوق الأوراق المالية ونسبة تشغيل المرأة، مما يدل على توافقه مع نتائج الإطارين النظري والتطبيقي.

وتم قبول فرضية البحث التي نصّت على: " يؤثر نمو سوق الأوراق المالية على نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل طردياً في المملكة العربية السعودية". وتوصل البحث إلى أن المتغير المستقل معنوي بإشارة متوافقة مع الفرضية، مما يجيب على تساؤل البحث عن وجود أثر لسوق الأوراق المالية على سوق العمل، واتفقت النتائج مع دراسة (عثامنة، ٢٠٠٩) التي تناولت العلاقة الطردية بين الاستثمار ومستوى التشغيل.

وبناء على نتيجة النموذج القياسي التي أفادت بوجود علاقة معنوية وضعيفة بين الاستثمار في سوق الأوراق المالية ومستوى تشغيل الإناث، يوصي البحث في ضوء النتائج بالاهتمام بتوفير فرص العمل للإناث من خلال إعطائهم الفرصة للمشاركة في كافة مجالات العمل لاسيما التي حُصرت على الذكور فقط، وإتاحة الفرصة للإناث لتولي المناصب العليا، وافتتاح أقسام جديدة وعمل توسعة للأقسام النسائية المقامة لتضم عدداً أكبر من الموظفات، وبالتالي سيلاحظ التأثير الايجابي لنشاط سوق الأوراق المالية على تشغيل الإناث بشكل أكبر.

كما يقترح البحث دعم الاستثمار في سوق الأوراق المالية، من خلال تسهيل الإجراءات المتعلقة بالطرح، بالإضافة إلى جذب وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب لتنمية رؤوس أموالهم من خلال تسهيل تداول الأوراق المالية المتنوعة، نظراً لما توفره من زيادة لفرص العمل بشكل عام.

كما يوصي البحث بزيادة الأبحاث المستقبلية حول موضوع سوق الأوراق المالية وآثارها التنموية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، ودراسة تأثير الخصخصة على توفير فرص العمل للإناث السعوديات في حال توافر البيانات مستقبلاً، كما يقترح البحث باستخدام مؤشرات أخرى لسوق الأوراق المالية، حيث أن البحث اقتصر على مؤشر كمية الأسهم فقط نظراً لضيق الوقت.

قائمة المراجع

- أبو ذويب، باسمه محمد (٢٠١٢). أثر عرض النقود على مؤشرات بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١. رسالة ماجستير. كلية إدارة المال والاعمال، جامعة آل البيت: الأردن.
- أسبر، هدى (٢٠٠٩). أثر أسواق الأوراق المالية العربية في النمو الاقتصادي. مجلة تنمية الرافدين: العراق. (٣١). (٩٦). ٦٧-٥٥.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية
- الهوراني، محمد هيثم (١٩٨٧). اقتصاد العمل. (ط١). الأردن: جمعية عمال المطابع التعاونية
- الجوادي، زينب محمد (٢٠٠٩). مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي: دراسة مقارنة. مجلة مصر المعاصرة. (٤٩٦). (١٠٠). ٢١٨-١٧٣.
- الدعيمي، عباس (٢٠١٠). السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية (ط١). الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الرفاعي، غالب عوض؛ بلعربي عبدالحفيظ (٢٠٠٢). اقتصاديات النقود والبنوك. (ط١) الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- السلامة، ياسر عبدالرحمن (٢٠١٣). أثر السياسات النقدية على أسواق الأسهم: دراسة حالة بورصة عمان للأوراق المالية (٢٠١١-١٩٧٨). رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك: الأردن.
- السيسي، صلاح الدين حسن (٢٠٠٨). الأسواق المالية. مصر: دار الفكر العربي.
- الشراح، رمضان علي؛ حسن، محروس أحمد (١٩٩٠). الاستثمار النظرية والتطبيق. (ط٢) الكويت: ذات السلاسل
- العكيلي، طارق عبدالحسين (٢٠٠٧). اقتصاديات الموارد البشرية. (ط١). الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- القرشي، محمد صالح (٢٠٠٩). اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية. (ط١). الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

القرشي، مدحت (٢٠٠٧). اقتصاديات العمل. (ط١). الأردن: دار وائل للنشر.

<https://www.stats.gov.sa/ar/482-0> الهيئة العامة للإحصاء، قاعدة بيانات من الانترنت

الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٦)، "مسح القوى العاملة"

بن عبید، أحمد بن سليمان (٢٠٠٣). اقتصاديات العمل. (ط١) السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

بن عبید، أحمد بن سليمان (٢٠٠٣). محددات التوظيف في القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة العلوم الاجتماعية. (١) (٣١) ٧-٢٥.

بن عقون، سليم (٢٠١٠). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: الجزائر.

تداول (٢٠١٦)، "إحصائيات السوق السنوية"

جليط، الطاهر (٢٠١٦). دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر خلال ٢٩٨٠-٢٠١٤. مجلة البحوث المالية والاقتصادية. (٦) ١٩٩-٢١٨.

خليل، سامي (١٩٨٢). النظريات والسياسات النقدية والمالية. (ط١). الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

سميث، ادم (١٧٦٦). ثروة الأمم. (ترجمة: حسني زينة) العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية.

شراطي، نسيمه عمران (٢٠١١). أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية: دراسة حالة عمان للأوراق المالية للفترة (١٩٧٨-٢٠٠٩). رسالة ماجستير. عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة: الأردن.

شهاب، محمد عبد الحميد (٢٠١٣) تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المرأة المصرية في قوة العمل دراسة تحليلية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية- جامعة القصيم. (١) ١٣٤-٦٥

<https://www.taqqat.sa/web/guest/about-taqqat> طاقات، البوابة الوطنية للعمل

عبد القادر، السيد متولي (٢٠١٠). الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير (ط١) الأردن: دار الفكر.

عبدالنبي، محمد أحمد (٢٠٠٩). الأسواق المالية. (ط١). الأردن: زمزم ناشرون وموزعون.

عثامنة، عبد الباسط عبد الله (٢٠٠٩). العلاقة بين الاستثمار والتشغيل في الأردن. ١٩٧٣-٢٠١٥
دراسات العلوم الإدارية (٢) ٣٧٦-٣٨٩

عصام، حسين (٢٠٠٩). أسواق الأوراق المالية. الأردن: دار أسامة للنشر.

عمر، دينا (٢٠٠٩). دور السوق المالية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية. مجلة جامعة تشرين
للعلوم والدراسات العلمية. (١). (٣١). ٢٠٤-١٨٥

قرنفل، حسن (٢٠٠٦). الشغل. (ط١). المغرب: افريقيا الشرق.

كامل، سلوى إبراهيم (٢٠١٥). محددات عمل المرأة. السكان: بحوث ودراسات (٨٩) ٩٤-٧٠.

كينز، جون (١٩٧٣). النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود. (ترجمة: الهام عيداروس). الامارات: دار العين
للنشر.

مباركي، سامي (٢٠٠٣). فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات. رسالة ماجستير. قسم العلوم
الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتته: الجزائر.

مسعود، سميع عبدالفتاح (١٩٧٢). أضواء على مشاركة المرأة العاملة (ط١). الكويت: دار البيان.

مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد متفرقة " التقرير السنوي "

مؤسسة النقد العربي السعودي، قاعدة البيانات من الانترنت التقرير السنوي الاحصائي
<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>

نطاقات، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية [/https://nitaqat.mlsd.gov.sa](https://nitaqat.mlsd.gov.sa)

وزارة الخدمة المدنية (٢٠١٦)، "الخدمة المدنية في ارقام"

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (٢٠١٦)، "التقرير السنوي"